

مجلس الأمن

Distr.: General
16 March 2001
Arabic
Original: English

بيان من رئيس مجلس الأمن

في جلسة مجلس الأمن ٤٢٩٨، المعقودة في ١٦ آذار/مارس ٢٠٠١، وفيما يتصل بنظر المجلس في البند المعنون ”قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٨) و ١٢٣٩ (١٩٩٩) و ١٢٤٤ (١٩٩٩) – تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2001/218)“، أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي باسم المجلس.

١٦ آذار/مارس ٢٠٠١

الساعة ٦/٣٠ مساء

بيان من رئيس مجلس الأمن

”يرحب مجلس الأمن بالإحاطة التي قدمها الممثل الخاص للأمين العام بشأن التقدم الذي أُحرز في تنفيذ قرار المجلس ١٢٤٤ (١٩٩٩) المؤرخ ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩.

”ويشيد مجلس الأمن بالجهود المستمرة التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام وقائد القوة الدولية في كوسوفو من أجل تنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) تنفيذا كاملا، في ظل ظروف صعبة، ويرحب بمجالات الأولوية في العمل التي حددها الممثل الخاص للأمين العام.

”ويرحب مجلس الأمن بإنشاء فريق عامل تحت إشراف الممثل الخاص للأمين العام لوضع إطار عمل قانوني للمؤسسات المؤقتة المعنية بإقامة حكم ذاتي ديمقراطي ومستقل في كوسوفو، ويشدد على أهمية أن تكون كافة الجماعات العرقية ممثلة في عمل هذا الفريق. ويؤكد على ضرورة إطلاع حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية على سير العملية أولا بأول. ويدعو جميع الأطراف إلى دعم جهود بعثة

الأمم المتحدة في كوسوفو من أجل إقامة مجتمع ديمقراطي متعدد الأعراق مستقر في كوسوفو وتوفير الظروف الملائمة لإجراء الانتخابات في عموم كوسوفو. ويؤكد أهمية عدد من الخطوات التي يجري اتخاذها من أجل إجراء هذه الانتخابات وتشمل وضع إطار العمل القانوني، ولا سيما تعريف وظائف الهيئات المنتخبة وسلطاتها، ووضع سجل موحد للناخبين بحيث يشمل اللاجئين والمشردين في الداخل، والمشاركة الكاملة لجميع الطوائف في التصويت، وتوفير مناخ أمني على مستوى عال لعمليات التصويت.

"يرحب مجلس الأمن بالعلاقات الوثيقة بين حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وبعثة الأمم المتحدة في كوسوفو والقوة الدولية في كوسوفو، لا سيما الخطوات المتخذة من أجل فتح مكتب للبعثة في بلغراد، الأمر الذي سيسهل تلك المشاورات. ويؤكد المجلس على أهمية الحوار المكثف بين القادة السياسيين لكوسوفو وحكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

"ويدعو مجلس الأمن إلى إنهاء جميع أعمال العنف في كوسوفو، وخاصة الأعمال ذات الدوافع العرقية، ويحث جميع القادة السياسيين في كوسوفو على إدانة هذه الأعمال ومضاعفة الجهود من أجل نشر التسامح بين القوميات الإثنية. ويؤكد المجلس من جديد على أهمية حل مشكلة المفقودين والمحتجزين، ويشير إلى أن ذلك سيكون إجراء مهما لبناء الثقة. ويرحب المجلس بالخطوات الأولية التي اتخذتها حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في هذا الشأن.

"وما زال المجلس يشعر بالقلق إزاء الحالة الأمنية في بعض البلديات في صربيا الجنوبية نتيجة أعمال العنف التي تقوم بها الجماعات المسلحة الألبانية. ويرحب المجلس باتفاقيات وقف إطلاق النار التي وقعت في ١٢ آذار/مارس ٢٠٠١ ويدعو إلى الالتزام الصارم بأحكامها. ويؤكد المجلس أن التسوية السلمية لهذه الأزمة لن تتحقق إلا بالحوار المكثف. ويشيد المجلس باستمرار سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وصربيا في ضبط النفس. ويرحب بالخطة التي وضعتها حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لصربيا الجنوبية ويؤيد مبادرتها من أجل التوصل إلى حل سلمي ودائم من خلال عملية الحوار وتدابير بناء الثقة. ويعرب المجلس عن رأيه في أن التنفيذ السريع لتدابير بناء الثقة سيكون عاملا مهما في تحقيق التسوية السلمية، ويؤكد أهمية استمرار الدعم السياسي والمالي للعملية من جانب المجتمع الدولي.

"ويرحب مجلس الأمن بالقرار الذي اتخذته منظمة حلف شمال الأطلنطي في الإذن لقائد القوة الدولية في كوسوفو كي يسمح بعودة محسوبة لقوات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية إلى منطقة الأمان البرية على نحو ما جاء تعريفها في الاتفاق العسكري - التقني الذي أبرم في كومانوفو في ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٩ والمشار إليه في المرفق الثاني للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) باعتباره الخطوة الأولى في التقليص التدريجي والمشروط لمنطقة الأمان البرية.

"ويؤكد المجلس من جديد دعمه القوي لجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة كما ورد في بيان رئيسه المؤرخ ٧ آذار/مارس ٢٠٠١ (S/PRST/2001/7). ويدين المجلس بشدة استمرار العنف في بعض أجزاء جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة من جانب المتطرفين المدعومين من خارج البلاد، مما يشكل تهديدا للاستقرار والأمن في المنطقة برمتها. ويؤكد أهمية صون السلامة الإقليمية لجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وجميع دول المنطقة. ويؤيد المجلس الجهود التي تبذلها حكومة جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة من أجل التعاون مع منظمة حلف شمال الأطلنطي وغيرها من المنظمات الدولية بغية إنهاء العنف بطريقة تتسق مع سيادة القانون.

"وسيبقي مجلس الأمن هذه المسألة قيد نظره الفعلي."